ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

الاتجاه نحو منظومة الإقتصاد الأخضر كأداة للتنمية المستدامة

طرطار حنان طالبة دكتوراه جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، تخصص قانون الإستثمار البيئي، مخبر العقود وقانون الأعمال جامعة قسنطينة 01

الإيميل الشخصي: tartar.hanen@univ-oeb.dz

د.اليازيد علي أستاذ محاضر"أ" جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر

الإيميل الشخصي: Liazidali.univ@gmail.com،

ملخص:

يعد الإقتصاد الأخضر اقتصادا نظيفا يعتمد على التنمية الخضراء فهو يستخدم الموارد والطاقات الاستخدام الأمثل مع تجنب التلوث والتدهور البيئي ونضوب الموارد الطبيعية ومشكلة التغيرات المناخية خاصة الاحتباس الحراري مما يحقق نموا اقتصاديا مستداما بالفعل، ويروج للإقتصاد الأخضر بقدرته على إنقاذ الإقتصاد العالمي من مرحلة طويلة من الركود وفقدان الوظائف وتفاقم الفقر. هذا ما جعل العالم المتقدم يتجه بخطى سريعة نحوه بغرض تحقيق تنمية عبر مشروعات صديقة للبيئة ولا تضرها وتعتمد على التكنولوجيا الحديثة. فالانتقال للإقتصاد الأخضر له مبرراته الإجتماعية والإقتصادية لذلك تصبو الدول والحكومات ومختلف القطاعات إلى "تخضير" القطاعات الإقتصادية الأساسية لتحريك التنمية الإقتصادية.

وعليه، فتهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز العلاقة القائمة بين التنمية المستدامة والإقتصاد الأخضر بوصفه مكملا لها ورابطا بين أبعادها وقاطرة لها.

الكلمات المفتاحية: الإقتصاد الأخضر، التنمية المستدامة، البيئة، استنزاف الموارد الطبيعية، التنمية الخضراء.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

مقدمة:

أضحت المشكلات البيئية تهديدا حقيقيا لكوكب الأرض ومستقبل الحضارة البشرية، خاصة في ظل تزايد الكوارث والأخطار الطبيعية وحرائق الغابات والسيول والأعاصير وموجات الجفاف واختلال الطقس، وارتفاع درجة حرارة الأرض عن معدلها الطبيعي...الخ، هذا ما دعا الفاعلين الدوليين لتكثيف مجهوداتهم ووضع الخطط والإستراتيجيات التي من شأنها الحد من هذه الظواهر الخطيرة وعلى رأسها تبني مفهوم التنمية المستدامة، الذي ظهر وانتقل من نهج محوره يرتكز على البيئة، إلى نموذج يشترط تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، بأنشطة غير ملوثة أو قليلة التلوث ترتكز على كفاءة استخدام الموارد لحماية التنوع البيولوجي وخدمات النظام البيئي.. وهذا النهج ضروري لتحويل الإقتصاد إلى أنشطة تخلق فرص العمل وتشمل جميع فئات المجتمع.

ولتعزيز منظومة التنمية المستدامة ودعمها، فقد ظهر مفهوم جديد يسمى الإقتصاد الأخضر يرتكز أساسا على معارف اقتصاديات البيئة، بوصفه اقتصادا نظيفا يعتمد على التنمية الخضراء، فإن الإقتصاد الأخضر يستخدم الموارد والطاقات الاستخدام الأمثل، فهو لا ينتج بشكل جائر وإنما بشكل يوائم البيئة ويحافظ عليها، عكس الإقتصاد الأسود أو البني الذي ينبني على الطاقات غير النظيفة وغير المتجددة والتي ساهمت لعقود طويلة من الزمن في إنضاب الموارد الطبيعية وتأجيج الأزمات البيئية التي شهدتها البشرية.

وقد سيطر موضوع الإقتصاد الأخضر على الفكر البيئي بشكل خاص، والتنموي بشكل عام، وسارع المجتمع الدولي إلى الإهتمام أكثر بعناصره، وهذا ما ظهر جليا في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو دي جانيرو+20) في يونيو 2012؛ الذي ركز على موضوع الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة، وقد تضمنت الوثيقة الختامية للمؤتمر رؤية مشتركة تشير إلى أن الإقتصاد الأخضر لا يعد بديلا للتنمية المستدامة بل أداة أساسية لتيسير تحقيقها وتخفيف الفقر من خلال سياسات تراعي الأوضاع الوطنية وتحترم سيادة كل دولة على مواردها الطبيعية.

وعليه، أصبح الإقتصاد الأخضر أولوية أساسية للحفاظ على البيئة، وتحقيق مرتكزات التنمية المستدامة، وتجسيد أبعادها (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية)، وتفعيل دورها المهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وحماية البيئة والنمو المستدام الذي يحفظ حقوق الأجيال المتعاقبة، دون التأثير على البيئة ومواردها بصورة سلبية.

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية الموضوع في تبيان مكانة الإقتصاد الأخضر كاقتصاد صديق للبيئة، له دور محوري وحيوي في تحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على الموارد الطبيعية.

كما تبدو أهمية الموضوع في أن الإعتماد على ممارسات الإقتصاد الأخضر يحد من التلوث وآثاره الوخيمة على البيئة.

أهداف الموضوع: تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة التأصيل العلمي للإقتصاد الأخضر.
- التعرف على التنمية المستدامة من منظور شامل.
- إبراز العلاقة القائمة بين الإقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة.
- معرفة تأثير تبني مفاهيم الإقتصاد الأخضر على اقتصاديات الدول وصولا لتنمية مستدامة.

إشكالية البحث: انطلاقا مما تقدم، يمكن طرح الإشكالية التالية: **هل يؤدي اعتماد مقاربة الإقتصاد الأخضر إلى دعم أبعاد التنمية المستدامة ؟**

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

خطة الموضوع:

لأجل دراسة هذا الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة، فقد تم تقسيمه إلى مبحثين؛ المبحث الأول تناول عموميات حول الإقتصاد الأخضر ضمن خمس مطالب، هي: نشأة وتاريخ مفهوم الإقتصاد الأخضر وتعريفه، أهمية الإقتصاد الأخضر وخصائصه، فوائد الإقتصاد الأخضر ومجالاته، أطراف الإقتصاد الأخضر وأهدافه، وأخيرا متطلبات وتحديات التحول إلى الإقتصاد الأخضر.

أما المبحث الثاني فتناول التنمية المستدامة من خلال خمس مطالب، هي: المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة وتعريفها، والمقومات الأساسية للتنمية المستدامة وخصائصها، أهداف التنمية المستدامة وأبعادها، مؤشرات التنمية المستدامة ومعوقاتها، وأخيرا علاقة التنمية المستدامة بالاقتصاد الأخضر.

المبحث الأول: عموميات حول الإقتصاد الأخضر:

يسعى الإقتصاد الأخضر لخلق علاقة متزنة ومتناغمة بين البشر والطبيعة، عبر تلبية احتياجات كل منهما في الوقت ذاته، ومن هنا فهو يرتبط ارتباطا وثيقا بالاقتصاد البيئي، فهو يطرح حلولا هدفها الأساسي تحقيق الاستدامة البيئية.

المطلب الأول: نشأة تاريخ مفهوم الإقتصاد الأخضر وتعريفه:

مر الإقتصاد الأخضر بعدة منعرجات تاريخية ساهمت في تطوره وبلورة التعريفات المتعلقة به، ويمكن عرض تاريخ نشأته ومفهومه ضمن الآتي ذكره:

الفرع الأول: نشأة مفهوم الإقتصاد الأخضر:

برز الإقتصاد الأخضر والحاجة إلى النمو كإجراء لتحفيز الاقتصاديات الوطنية في ظل الأزمة المالية العالمية، لاسيما بعد عام 2008 . وتبعا لذلك، أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض المصارف الإقليمية للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية برامج جديدة لدراسة إمكانية إتباع نهج الاقتصاد الأخضر على المستويين الكلي والجزئي في الميدان الإقتصادي.[1]

ولكن قبل ذلك، ورد مصطلح الإقتصاد الأخضر لأول مرة في تقرير أعده مجموعة من كبار الاقتصاديين في مجال البيئة لحكومة المملكة المتحدة عام 1989، تحت عنوان "خطة عمل الإقتصاد الأخضر"، ثم تبع هذا التقرير جزءان آخران لنفس المؤلفين هما: خطة عمل 2 "تخضير الإقتصاد العالمي"، وخطة عمل 3 "قياس التنمية المستدامة" ، وذلك في عامي 1991 و 1994 على التوالي. وقد تم وضع جميع التقارير بناء على بحوث وممارسات في مجال الإقتصاد البيئي ؛ سلط التقرير الأول الضوء على أهمية وضرورة تفعيل دور الإقتصاد في مساعدة السياسة البيئية، بينما توسعت التقارير اللاحقة في مضامين هذه الرسالة لتشمل مشاكل بيئية عالمية مثل تغير المناخ، واستنفاذ طبقة الأوزون، وإزالة الغابات المدارية وخسارة الموارد في العالم النامي. [2]

في عام 2008، تمت إعادة إحياء هذا المصطلح في المناقشات الدائرة حول الاستجابة السياسية للأزمات العالمية المتعددة، مثل أزمة الركود والانهيار الإقتصادي العالمي الشهير الذي وقع في العام ذاته، حيث دافع برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن فكرة "حزم التحفيز الخضراء" وقدم مجالات محددة يمكن من خلالها البدء في بناء الإقتصاد الأخضر إذا ما تم الإستثمار فيها بشكل واسع.

---

[1]/ فاطمة بكدي، الإقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 2020، ص 30.

[2]/ هديل القطامين، الإقتصاد الأخضر، الموسوعة الجزائرية للدراسات الإستراتيجية والسياسية، راجع موقع: http://www/politics-dz.com ، تم الإطلاع على الموقع بتاريخ (2020/08/02).

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

وفي أكتوبر 2008، أطلق برنامج الأمم المتحدة مبادرة الإقتصاد الأخضر التي تهدف إلى تشجيع الإستثمار في القطاعات الخضراء – تخضير القطاعات غير الصديقة للبيئة– موفرة الدراسات اللازمة للتحليل ودعم السياسات. وكجزء من هذه المبادرة كلف برنامج الأمم المتحدة للبيئة أحد واضعي تقرير خطة عمل الإقتصاد الأخضر بإعداد تقرير بعنوان "صفقة جديدة خضراء عالمية"، الذي صدر في أبريل 2009، واقتراح مجموعة من الإجراءات والسياسات التي من شأنها العمل على استدامة الإقتصاد العالمي وتحفيز الانتعاش الإقتصادي.

لاحقا، وفي إطار مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في كوبنهاجن (يونيوّ 2009)، أصدرت الأمم المتحدة بيانا على مستوى الوكالات يدعم الإقتصاد الأخضر باعتباره طريقا ضروريا لمعالجة أزمات متعددة. تبع ذلك إقرار وزراء ورؤساء وفود المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ضمن إعلان مشترك بأن مفهوم الاقتصاد الأخضر يمكن أن يعالج بشكل كبير التحديات الحالية، وأن يوفر فرص التنمية الإقتصادية والفوائد المتعددة لجميع الدول وذلك في فبراير 2010.

تلا ذلك إصدار الأم المتحدة تقريرها الإقتصادي الأخضر في نوفمبر 2011، والذي اشترك في وضعه عدد من مراكز البحوث (مراكز التفكير)، وجهات تجارية فاعلة ما أضفى مزيدا من المصداقية على التحليلات الإقتصادية في التقرير.[1]

الفرع الثاني: تعريف الإقتصاد الأخضر:

يروج حاليا لنهج الإقتصاد الأخضر لمواصلة دعم التجاوب العالمي والمحلي مع قضايا البيئة والتنمية، وعليه وجب الوقوف على مفهومه.

عرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الإقتصاد الأخضر بأنه: " الإقتصاد الذي يهدف إلى تحسين حياة الإنسان ورفاهيته وتحقيق العدالة الإجتماعية، في حين يقلل بصورة ملحوظة ومن المخاطر البيئية وعدم استنزاف الموارد الطبيعية لضمان حقوق الأجيال القادمة، وذكر بأنه اقتصاد يستند إلى ستة قطاعات رئيسية هي: الطاقة المتجددة، البناء الأخضر، وسائل النقل النظيفة، إدارة المياه، وإعادة تدوير المياه وإدارة الأراضي.[2]

وترى اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا (الإسكوا): أن مفهوم الإقتصاد الأخضر تطور من توجه نحو إيجاد وسيلة للتغلب على الأزمة المالية العالمية والأزمة المناخية، بتحقيق نمو منخفض الكربون، إلى توجه لدعم الاقتصاد عن طريق الاستثمار في القطاعات البيئية؛ وأن أسس الإقتصاد الأخضر تنطلق من تشجيع الإستثمار ودعم الإقتصاد من خلال القطاعات البيئية، وتأمين مسار لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان مبادئ ريو دي جانيرو التي صادقت البلدان عليها في عام 1992.[3]

أما البنك الدولي فيرى: " أن ما يلزم هو النمو الأخضر – أي النمو الذي يتسم بالفعالية في استخدامه للموارد الطبيعية وبالنظافة، بحيث يحد من أثر تلوث الهواء والآثار البيئية، وبالقوة بحيث يراعي المخاطر الطبيعية ودور الإدارة البيئية ورؤوس الأموال الطبيعية في منع الكوارث المادية. ".[4]

ويقرر تقرير عربي بعنوان "الإقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير" صادر عن المنتدى العربي للبيئة 2011: أن الإقتصاد الأخضر يتأسس على إعطاء

---

[1]/ نفس المرجع، تم الإطلاع عليه بتاريخ (2020/08/02).

[2]/ كاظم المقدادي، علي عبد الله الهوش، حماية البيئة البحرية، ط 1، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 104.

[3]/ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا "الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية"، العدد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011، ص 6.

[4]/ مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس: "التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء"، الطبعة الأولى، الدورة 102، جنيف، 2013، ص 16.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

أوزان متساوية لمكونات الاستدامة، التي هي: التنمية الإقتصادية، والعدالة الإجتماعية، والاستدامة البيئية. ويؤكد ذلك التقرير على أن تحقيق أهداف الاستدامة بشكل متوازن بين الدول العربية يساعد على تلافي النقائص التي ينشؤها الإقتصاد التقليدي، فضلا على عدم تحقيق العدالة التوزيعية للثروات وعدم تنويع الإقتصاد. ويقوم الإقتصاد الأخضر بعملية إعادة صياغة للقيم والمفاهيم حول كيفية تعريف "التنمية" و"النمو" و"التقدم" ونحو ذلك.[1]

ويعد الإقتصاد الأخضر شكلا اقتصاديا جديدا يتم توجيهه بصورة رئيسية من قبل الأسواق، ويتضمن الإنتاج والبيئة والموارد عناصر له، ومن الإقتصاد الصناعي أساسا له، ومن الابتكار التكنولوجي عمادا له، كما يهدف بصورة رئيسية إلى تطوير التنسيق بين الإقتصاد والمجتمع والنظام الإيكولوجي، ويتسم بالحفاظ على بيئة الحياة للجنس البشري والتنمية والاستغلال العلمي للموارد وتنسيق العلاقات بين الإنسان والطبيعة.[2]

المطلب الثاني: أهمية وخصائص الإقتصاد الأخضر:

أصبح الإقتصاد الأخضر يحظى ببالغ من الأهمية لدوره الفعال في الحد من الأضرار البيئية، كما أنه ينفرد بجملة من الخصائص التي تميزه عن غيره من المفاهيم المرتبطة بالمحافظة على البيئة.

الفرع الأول:أهمية الإقتصاد الأخضر:

تتضح أهمية الإقتصاد الأخضر من خلال تحليل الآثار الناجمة عن تبنيه، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

- تعزيز سمعة الدولة على المستوى العالمي والمساهمة في جذب أنواع جديدة من الإستثمارات (الإستثمارات الخضراء).
- المحافظة على البيئة والموارد وخفض التكاليف وتحفيز النمو الإقتصادي.
- تشجيع الابتكار والتنافسية الإقتصادية.
- توسيع السوق المحلي للعمل (وظائف خضراء) وإيجاد فرص عمل جديدة.
- المساهمة في تحسين صحة المجتمع ورفع رفاهيته.
- تعزيز الأمن البيئي والمائي والغذائي والطاقوي.
- رفع كفاءة استغلال الموارد الطبيعة وجلب أنواع جديدة من التكنولوجيا (التكنولوجيا الخضراء وتكنولوجيا تدوير النفايات).
- تقليل الإنفاق العمومي (الصحة، النفايات، الدعم المالي والاقتصادي) وذلك على المدى المتوسط والبعيد.
- التقليل من إنبعاثات غازات الانحباس الحراري المسببة للتغيرات المناخية.[3]

الفرع الثاني: خصائص الإقتصاد الأخضر:

يتميز الإقتصاد الأخضر بمجموعة من الخصائص، من أهمها:

- أنه وسيلة لتحقيق التنمية المستدامة وليس بديلا لها.

---

[1]/ عبد الله بن عبد الرحمن بريدي، التنمية المستدامة (مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي)، ط 1، العبيكان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 227.

[2]/ وانغ تشون إي، ترجمة حميدة محمود الدالي، حلم الحضارة الإيكولوجية (خطط الصين لتعزيز التمنية المستدامة وتحسين البيئة)، ط 1، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الجيزة جمهورية مصر العربية، 2018، ص 186.

[3]/ فاطمة بكدي، مرجع سابق، ص 43.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

- أنه ييسر تحقيق التكامل بين الأبعاد التنمية المستدامة المختلفة: الإجتماعية و الإقتصادية والبيئية.
- ضرورة تطويع الإقتصاد الأخضر مع الأولويات والظروف الوطنية.
- ضرورة تطبيق مبدأ المسؤوليات المشتركة بين الأجهزة المحلية للدولة للانتقال الطوعي صوب الإقتصاد الأخضر.
- ينبغي ألا يستخدم الإقتصاد الأخضر كوسيلة لفرض قيود تجارية أو شروط على المعونات أو على تخفيف الدين، بل يجب أن يعالج الإقتصاد الأخضر التشوهات التجارية ومنها مثلا الإعانات الضارة بيئيا.
- يجب أن يعترف الإقتصاد الأخضر بالسيادة الوطنية على الموارد الطبيعية.
- يجب أن يركز الإقتصاد الأخضر على كفاءة الموارد وعلى أنماط الاستهلاك والإنتاج مستدام.[1]

المطلب الثالث: فوائد الإقتصاد الأخضر ومجالاته:

للإقتصاد الأخضر فوائد كثيرة تعود إيجابيا على البيئة وتدعم الجهود المبذولة لحمايتها، هذا وتتعدد المجالات التي يمكن توظيف مبادئ الإقتصاد الأخضر من خلالها.

الفرع الأول: فوائد الإقتصاد الأخضر

يشير تقرير الأمم المتحدة لسنة 2011 بعنوان "نحو اقتصاد أخضر، مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر"، إلى أن الفوائد الرئيسية من التحول إلى الإقتصاد الأخضر، وهي:

- خلق الثروات وفرص العمل المتنوعة.
- القضاء على الفقر وتحقيق الرخاء الإقتصادي على المدى الطويل من دون استنفاد للأصول الطبيعية للدول، وخاصة في الدول منخفضة الدخل.
- يؤدي "تخضير" معظم القطاعات الإقتصادية إلى خفض إنبعاثات غازات الإحتباس الحراري إلى حد كبير.
- يوفر الإقتصاد الأخضر المزيد من فرص العمل على المدى القصير والمتوسط والطويل في عدد من القطاعات المهمة،كالزراعة والمباني والطاقة والنقل والمياه بكفاءة، والتوسع في استخدام الأسمدة العضوية والطبيعية والحرث الأمثل. ويؤدي الإستثمار في الزراعة الخضراء على مدار الزمن إلى زيادة جودة التربة وزيادة الإنتاج العالمي من المحاصيل الرئيسية.[2]

الفرع الثاني: مجالات الاقتصاد الأخضر:

أولا: الطاقة المتجددة: إن زيادة المعروض من الطاقة عن طريق المصادر المتجددة يقلل من مخاطر أسعار الوقود الأحفوري المرتفعة وغير المستقرة إلى تخفيف آثار تغير المناخ، حيث أن نظام الطاقة الحالي القائم على الوقود الأحفوري يعد مصدر تغير المناخ ومسؤولا عن ثلثي إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وأن الطاقة المتجددة تمثل فرصا اقتصادية رئيسية. ويتطلب "تخضير" هذا القطاع استبدال الاستثمارات في مصادر الطاقة المعتمدة بشدة على الكربون باستثمارات في الطاقة النظيفة وفي تحسين الكفاءة. وتشمل مصادر الطاقة المتجددة نوعين: الطاقة المتجددة التقليدية طاقة الكتلة الحيوية)

[1]/ محمد صديق نفادي، الإقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الإستثمار الأجنبي، (دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية)، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 17، يناير 2017، ص 648.

[2]/ أحمد جلال، الأبعاد الإقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، ط 1، دار خالد الحباني للنشر والتوزيع، دون بلد نشر، 2017، ص 111.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

والطاقة المتجددة الجديدة (طاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة الشمسية وطاقة حرارة الأرض الجوفية).[1]

ثانيا: العمارة الخضراء: يتطلب التحول إلى اقتصاد أخضر التركيز على العمارة الخضراء التي تحافظ على المياه في ضوء محدودية الموارد المائية وتقلل من استهلاك الطاقة الكهربائية في ضوء ازدياد الطلب على الطاقة، ما يقلص الإنبعاثات المسببة لتغير المناخ، فضلا عن أن التحول الأخضر لقطاع البناء قضية اقتصادية واجتماعية مهمة من حيث إنشاء وظائف وصناعات جديدة. وسيكون لترويج ممارسات البناء الأخضر تأثيرات بعيدة المدى على التحول المدني المستدام والنمو الإقتصادي.[2]

ثالثا: النقل المستدام: يطلق على النقل والتنقل الأخضر عدة مسميات كالنقل المستدام، ووسائل النقل الخضراء واللوجستيات الخضراء واستدامة النقل، وهي مصطلحات تحمل نفس الدلالة. وفي قطاع النقل تعد الأشكال الحالية من السيارات الخاصة ذات المحركات مسؤولة أيضا عن التغير المناخي والتلوث والمخاطر الصحية، بينما في سياسات "تخضير" النقل يتم الانتقال إلى أوضاع أكثر كفاءة في أنظمة النقل العام، و السيارات منخفضة الكربون الأقل استهلاكا للوقود، والطاقة غير المعتمدة على المحركات، والتي تستخدم الوقود النظيف لتقليل التأثيرات الاجتماعية والبيئية السلبية الحالية واستبدال مكاسب صحية واقتصادية به.[3]

والنقل المستدام مفهوم يشير إلى أية وسيلة نقل ذات تأثير منخفض على البيئة ويشمل المشي، وركوب الدراجات وتنمية العبور، والمركبات الخضراء وحفظ المساحات وتعزيز أنماط الحياة الصحية. ولا يقصد بالنقل المستدام تقليل الحاجة إلى النقل والتنقل، لأنه عامل أساسي في دفع النمو الإقتصادي وتوليد الوظائف. وبحسب تقرير توقعات النقل المستدام العالمي الصادر في 2016/10/28، فالنقل المستدام هو إتاحة النقل الآمن والفعال وبأسعار معقولة وبتوزيع عادل للجميع.[4]

رابعا: المياه: يمكن التغلب على ندرة المياه المتنامية بسياسات تزيد في تحسين موارد المياه وكفاءتها: فالإمداد بالمياه العذبة بالجودة والكمية المطلوبتين من الخدمات الأساسية للنظام الإيكولوجي. ولذا فإن إدارة النظام الإيكولوجي والاستثمار فيه أمران مهمان للتعامل مع الأمن المائي لكل من الأشخاص والنظام الإيكولوجي على صعيد ندرة المياه أو زيادتها عن الحد (الفيضانات) وجودتها. ومن المتوقع أن يؤدي نهج العمل المعتاد إلى فجوة غير مستدامة بين الموارد العالمية واستهلاك المياه، والتي لا يمكن التعامل معها إلا بالإستثمار في البنية التحتية وإصلاح السياسة المائية، وذلك ب"تخضير" قطاع المياه.[5]

خامسا: تدوير المخلفات: كلما كبرت المدن ازدادت أهمية إدارة النفايات وأصبحت من القضايا الملحة، وإعادة التدوير هي من أهم وظائف إدارة النفايات في إطار الإقتصاد الأخضر. ويرى برنامج الأمم المتحدة أن نسبة جمع الأوراق على الصعيد العالمي ازدادت من 24.3 % في عام 1970 إلى 45.3% في عام 2004، مع انتشار ممارسات إعادة التدوير الورق في شمال أمريكا وأوروبا وآسيا. وإعادة التدوير هي المصدر الأسرع نموا لفرص العمل

---

[1]/ نجوى يوسف جمال الدين، سمير أكرم أحمد، محمد حنفي حسن، الاقتصاد الأخضر: المفهوم والمتطلبات في التعليم، مجلة العلوم التربوية، العدد 3، مجلد 1، يوليو 2014، ص 439.

[2]/ نفس المرجع، ص 440.

[3]/ أحمد جلال، مرجع سابق، ص 112.

[4]/ فاطمة بكدي، مرجع سابق، ص 101.

[5]/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "نحو اقتصاد أخضر" مسارات إلى التنمية والقضاء على الفقر، 2011، ص 16.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

الخضراء، واستحداث أفضل فرص العمل الخضراء الجديدة في مجال إدارة النفايات.[1]

سادسا: الزراعة المستدامة: من الأهمية بمكان تبني مفهوم الإقتصاد الأخضر ل"تخضير" القطاع الزراعي عبر تعزيز المناهج التعليمية ودعم سبل المعيشة في الريف ودمج سياسات الحد من الفقر في استراتيجيات التنمية، وتكييف التكنولوجيات الزراعية الجديدة للتخفيف من الآثار الناجمة عن تغير المناخ، وتعزيز شراكات التنمية لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة كالتصحر وإزالة الغابات، والزحف العمراني غير المستدام، وتآكل التربة، وفقدان التنوع البيولوجي. ويتطلب ذلك تكوين فهم مشترك للنمو الأخضر وتطوير نموذج نظري بشأنه ، فضلا عن تطوير مجموعة من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والبيئية والرفاه الاجتماعي، والتعرف على الدروس المستفادة في مجال "تخضير" الزراعة.[2]

سابعا: مجال السلع والمنتجات: نتيجة لإدخال مفهوم الاقتصاد الأخضر في الأنظمة العالمية الجديدة أصبحت هناك معايير بيئية عالمية يجب توافرها في السلع و المنتجات للدخول و المنافسة في الأسواق العالمية، وأصبح من حق الدولة منع أي منتوج أو سلعة تخالف الشروط و الأبعاد البيئية كأن تكون ملوثة للبيئة أو مضرة بصحة الإنسان أو تم إنتاجها عن طريق استخدام مبيدات وأسمدة كيميائية سامة محظورة أو بالاستغلال الجائر للموارد الطبيعية في البيئة أو تسبب إنتاجها في التدهور والإخلال بالتوازن البيئي. ولهذا أصبحت المصانع و مؤسسات الإنتاج مرغمة على وضع علامة الجودة البيئية على منتجاتها، و التي تبين أن المنتج أو السلعة خضراء، أي تم إنتاجها بطريقة تراعي الأبعاد والشروط البيئية العالمية. وهناك الآن مؤسسات دولية تمنح شهادات للمنتجات و السلع التي تراعي الاعتبارات و المواصفات البيئية.[3]

المطلب الرابع: أطراف الإقتصاد الأخضر وأهدافه

تتفاعل ضمن منظومة الإقتصاد الأخضر العديد من القطاعات لغرض إدماج مبادئه ومتطلباته في العملية التنموية والنهوض بالتنمية الإقتصادية دون إخلال بالنظم البيئية، وهذا التفاعل يعزز في الأخير تحقيق أهداف الإقتصاد الأخضر وصولا إلى التنمية الخضراء.

الفرع الأول: أطراف الإقتصاد الأخضر

يؤدي نجاح الإقتصاد الأخضر الذي يشكل تغييرا هيكليا للإقتصاد البني،[4] إلى تشابك مجموعة من الأطراف هي: القطاع الحكومي، القطاع الخاص، قطاع المجتمع المدني، القطاع العائلي، قطاع البنوك والقطاع المالي، قطاع العالم الخارجي، القطاع الإقتصادي والتجاري، قطاع البيئة والموارد والمناخ.

- بالنسبة للقطاع الحكومي تتمثل مهمته في تهيئة الظروف من خلال سن القوانين ووضع سياسات سليمة وإصلاح السياسات السائدة وتشجيع المبادرات وتنمية روح الابتكار والريادة، وإعادة توجيه الإستثمارات وتقديم الدعم وغيرها من الإجراءات اللازمة لرفع الإقتصاد الأخضر وكلها تجسد بإرادة سياسية قوية.
- أما قطاع الأعمال فتق على عاتقه مهمة تنمية ثقافة الإنتاج الأخضر من خلال تصميم سلع خضراء واعتماد أنظمة الإدارة البيئية وإعادة توجيه

[1]/ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مرجع سابق، ص 71.

[2]/ نجوى يوسف جمال الدين، سمير أكرم أحمد، محمد حنفي حسن، مرجع سابق، ص 442.

[3]/ أحمد جلال، مرجع سابق، نفس المرجع، ص 113.

[4]/ يصف أودي ديتشمان كبير أخصائيي البيئة في البنك الدولي النمو البني كما يلي: " التنمية الإقتصادية التي تعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري، ولا يؤخذ في الإعتبار الآثار الجانبية السلبية التي يتركها الإنتاج الإقتصادي والإستهلاك على البيئة".

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

خيارات الإستثمار وغيرها.

- يشكل القطاع المالي الملتقى الرئيسي بين القطاع العام والقطاع الخاص، ويتكون أساسا من البنوك الخضراء والتمويل الأخضر والأدوات المالية الخضراء على غرار السندات الخضراء والقروض الخضراء وغيرها.
- ولقطاع العالم الخارجي دور أكبر في دعم نقل التكنولوجيا وتشجيع التعاون والتبادل الدولي.
- أما قطاع المجتمع المدني فهو طرف لا تقل أهميته مقارنة بالأطراف الأخرى، وتكمن أهميته في بناء القدرات المحلية وإعداد المشاريع الخضراء والمشاركة في القرارات التي تهم الإقتصاد الخضراء، يرتبط هذا القطاع العائلي الذي يشكل طلبا أكثر وعيا وأكثر اتجاها نحو السلع ذات البعد البيئي من خلال الثقافة الاستهلاكية الخضراء.[1]

الفرع الثاني: أهداف الإقتصاد الأخضر:

تكمن أهمية الأهداف الأساسية التي يسعى الإقتصاد الأخضر إلى تحقيقها في النقاط التالية:

أولا: تحقيق التنمية المستدامة: بإمكان التحول إلى اقتصاد أخضر تحقيق تنمية مستدامة والقضاء على الفقر على نطاق واسع، خاصة وأن العالم اليوم يشهد مخاطر جمة تتطلب إعادة التفكير بصورة جذرية في المناهج والسياسات الإقتصادية، والتخلي عن نموذج الإقتصاد البني، الذي أدى إلى التهميش الاجتماعي واستنزاف الموارد الطبيعية.

ثانيا: توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة: إن تحقيق اقتصاد أكثر اخضرارا ومراعيا للبيئة، يستند على أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، مما يستوجب إحداث تغييرات في ممارسات معظم الشركات وتغييرات هيكلية في طبيعة الإقتصاد الأخضر انطلاقا من سوق للعمل الملائم وتقدم في مجال التنمية الاجتماعية.

ثالثا: توفير الوظائف الخضراء: يتسارع التحرك نحو الاستدامة البيئية واقتصاديات أكثر اخضرارا، حيث تم خلق عشرات الملايين من الوظائف الخضراء؛ مثلا في عام 2010 في الولايات المتحدة الأمريكية (3,1 مليون) شخص شغل وظيفة في مجال السلع والخدمات البيئية، أما البرازيل فقد تم إحصاء (2,9 مليون) وظيفة خضراء.. وكان نمو العمالة في سنة 2010 قويا بشكل خاص في قطاع الطاقة المتجددة ومرتفعا بمعدل (21%) سنويا، بحيث يشغل قرابة (5 مليون) عامل، أي أكثر من ضعف عدد العاملين قبل بضعة سنوات.[2]

رابعا: استئصال الفقر: الإقتصاد الأخضر محوري لإزالة الفقر، إذ يعد الفقر المستديم أكثر صور انعدام العدالة الاجتماعية وضوحا، لما له من علاقة بعدم تساوي فرص التعليم والرعاية الصحية وتوفر القروض وفرص الدخل وتأمين حقوق الملكية. ومن الخصائص الرئيسية للإقتصاد الأخضر أنه يسعى إلى توفير الفرص المتنوعة للتنمية الاقتصادية والتخلص من الفقر دون إزالة أو استنفاذ الأصول الطبيعية للدولة. ويعتبر هذا ضروريا بصورة خاصة في الدول منخفضة الدخل، حيث تمثل سلع وخدمات النظام الإيكولوجي أحد أكبر مكونات سبل الرزق للمجتمعات الريفية الفقيرة، وحيث توفر النظم الإيكولوجية خدماتها شبكة أمان تحمي من الكوارث الطبيعية والصدمات الإقتصادية.[3]

---

[1]/ فاطمة بكدي، مرجع سابق، ص 38.

[2]/ شريف إسماعيل، عبدات عبد الوهاب، إشكالية مساهمة الإقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر في الجزائر، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 01، 2015، ص ص 224/223.

[3]/ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مرجع سابق، ص 17.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

المطلب الخامس: متطلبات وتحديات التحول إلى الإقتصاد الأخضر:

ليس بالأمر اليسير التحول من الإقتصاد التقليدي إلى الإقتصاد الأخضر، وبعبارة أخرى يمكن القول أن الانتقال إلى تنمية خضراء ليس حدثا فوريا يمكن تحقيقه بقرار واحد يتخذ على مستوى عال، بل يجب اعتباره عملية طويلة وشاقة توجهها نظرة سياسية من الأعلى إلى القاعدة ومشاركة جماهيرية من القاعدة إلى فوق. هذه المقاربة تعطي التحول نحو الإقتصاد الأخضر الشرعية السياسية والاجتماعية المطلوبة لضمان حشد الجهود على نطاق واسع لجعل هذا التحول حقيقة.[1]

الفرع الأول: متطلبات التحول نحو الإقتصاد الأخضر:

يوجب التحول للإقتصاد الأخضر مجموعة من المتطلبات يمكن حصرها فيما يلي:

- مراجعة السياسات الحكومية وإعادة تصميمها تحفيزا للتحولات في أنماط الإنتاج والاستهلاك والاستثمار.
- الاهتمام بالتنمية الريفية بهدف تخفيف الفقر في الريف مع زيادة الموارد.
- الاهتمام بقطاع المياه وضبط استخدامها وترشيدها ومنع تلوثها.
- التركيز على الاستثمارات المستدامة في مجال الطاقة وإجراءات رفع كفاءتها الإستخدامية.
- وضع استراتيجيات منخفضة الكربون للتنمية الصناعية واعتماد تكنولوجيات الإنتاج الأكثر كفاءة في المصانع الجديدة.
- دعم قطاع النقل الجماعي.
- تبني أنظمة تصنيف الأراضي والتنمية المختلطة الاستعمالات واعتماد المعايير البيئية في البناء.
- التصدي لمشكلة النفايات البلدية الصلبة واستثمارها بما هو مفيد وصديق للبيئة.[2]

الفرع الثاني: تحديات التحول إلى الإقتصاد الأخضر

يواجه الانتقال إلى منظومة الإقتصاد الأخضر مجموعة من التحديات يمكن حوصلتها كالتالي:

- خيار مكلف قد لا ينتج عنه فوز تلقائي ومتساوي على الصعيدين الإقتصادي والبيئي، وقد يكون ذلك على حساب تحقيق أهداف تنموية أخرى.
- عدم التخطيط المحكم في مجال السياسات التنموية.
- تفشي ظاهرة البطالة لدى شرائح كثيرة، وفي مقدمتها شريحة الشباب؛ وتحول الوظائف من قطاعات إلى أخرى، أي بمعنى زيادة الوظائف في قطاعات معينة يقابلها تراجع في عدد الوظائف في قطاعات أخرى، خاصة في المرحلة الانتقالية.
- إمكانية نشوء سياسات حمائية وحواجز فنية إضافية أمام التجارة.
- الفقر لا يزال يطال الكثير من شعوب العالم، بافتقارهم إلى الخدمات الصحية الدنيا وإلى المياه النظيفة وإلى كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة والاستثمار في منظومة الإقتصاد الأخضر وتقلباته وإدارته.
- إرتفاع كلفة التدهور البيئي خاصة في البلدان النامية.[1]

[1]/ عبد الله بن عبد الرحمن البريدي، مرجع سابق، ص 227.

[2]/ عايد راضي خنفر، الإقتصاد البيئي "الإقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، يناير 2014، ص 56.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

المبحث الثاني: التنمية المستدامة:

أدى التنافس في الأسواق الإقتصادية والتوسع في المشاريع التنموية إلى انعكاسات سلبية على البيئة، لذلك ظهر مفهوم التنمية المستدامة وأصبح من الضرورات الملحة التي يجب أن ترافق التنمية وتحمي الطبيعة بطريقة متوازنة وتحافظ على الثروات الطبيعية وبقاء الحياة على وجه الأرض.

المطلب الأول: المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة وتعريفها:

مرت التنمية المستدامة بالعديد من المحطات والمراحل التاريخية، والتي ساهمت في بلورتها والتعريف بها:

الفرع الأول: المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة:

يجد المتتبع لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية، وبشكل عام يمكن تمييز أربعة مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومحتواها في العالم منذ الحرب العالمية الثانية إلى الآن ، وهذه المراحل هي:

أولا: التنمية بوصفها رديفا للنمو الإقتصادي: تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، بالاعتماد على إستراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة. وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى بديلة بعدما فشلت إستراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب، والذي يمكن أن يساعدها على التغلب على مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية المختلفة.. ومن هذه الإستراتيجيات إستراتيجية المعونات الخارجية والتجارة من خلال زيادة الصادرات.

ويعد نموذج (والت رستو- W.Rosto) المعروف باسم مراحل النمو الإقتصادي أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة، فقد اشتمل هذا النموذج على 5 مراحل حاول من خلالها (والت رستو) تفسير عملية التنمية الإقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل، وهذه المراحل هي: مرحلة المجتمع التقليدي، مرحلة ما قبل الانطلاق، مرحلة الانطلاق، مرحلة النضج وأخيرا مرحلة الإستهلاك الكبير. [2]

ثانيا: التنمية وفكرة النمو والتوزيع: غطت هذه المرحلة تقريبا فترة من نهاية الستينات وحتى منتصف القرن الماضي، ومفهوم التنمية فيها يشمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في المرحلة السابقة على الجوانب الإقتصادية فقط. فقد أخذت التنمية تركز على معالجة الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية والمشاركة الشعبية في إعداد خطط التنمية وتنفيذها ومتابعتها. وتتجسد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج (سيرز- Seers) الشهير الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، فالتنمية في دولة ما في نظرها هي مكافحة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع، وإذا تفاقمت حدة واحدة أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها، فإنه لا يمكن القول بوجود تنمية في تلك الدولة حتى لو تضاعف الدخل القومي والفردي فيها. وكذلك تتجسد هذه المرحلة في نموذج (تودارو-Todaro)الذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي: إشباع الحاجات الأساسية، احترام الذات وحرية الإختيار. [3]

ثالثا: التنمية الإقتصادية والاجتماعية الشاملة/ المتكاملة: امتدت من منتصف ثمانينات القرن الماضي، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة التي تعني: تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو

---

[1]/ نفس المرجع، ص 57.

[2]/ عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 19.

[3]/ نفس الرجع، ص 20.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

الإقتصادي فقط. بمعنى إنما تهتم أيضا بتركيب هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان، ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جانب من جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد، الأمر الذي جعل التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات ودفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني.[1]

رابعا: التنمية المستدامة: كانت محصلة العمل الدولي في سبعينات وثمانينات القرن الماضي بشأن العلاقات المتبادلة بين البيئة و التنمية هي بروز مفهوم التنمية المستدامة بشكل صريح، من خلال تقرير اللجنة العالمية للبيئة و التنمية لسنة 1987، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المنظور البيئي لسنة 2000 وما بعدها في نفس السنة، ليحظى باهتمام رسمي أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية (ريو دي جانيرو) 1992. [2]

ويرجع هذا المفهوم أساسا إلى أحد دعاة التوفيق بين البيئة و التنمية "ايغناسي ساكس" (ignacy sachs) الذي أسس المركز الدولي للبحث في التنمية و البيئة سنة 1973م، كما عمل على نشر مجلات التنمية الايكولوجية، وتناول سبل التوفيق بين الايكولوجيا و الاقتصاد مع اقتراح استراتيجيات لإخضاع القرارات الاقتصادية للمتطلبات المستعجلة في الحفاظ على البيئة.[3]

الشكل 1: نشأة وتطور مفهوم التنمية المستدامة

1915 – 1990	اللجنة الكندية للمحافظة على البيئة "وجوب نقل رأس المال الطبيعي للأجيال القادمة".	كفى من النمو وحماية البيئة
1920 – 1923	المؤتمر الدولي للمحافظة على البيئة "إلزامية الحفاظ على الطبيعة والاستعمال العقلاني للموارد".	
1970 – 1972	ندوة الأمم المتحدة حول البيئة استكهولم "انبثاق مفهوم التنمية الملائمة للبيئة".	
1980 – 1987	لجنة بروتلاند " تتضمن ستة تعريفات للتنمية المستدامة".	
1990 -1992	قمة الأرض بريو –البرازيل- وانبثق عنها ما يسمى الأجندة 21 الذي يحوي على 40 فصلا يشرح المعايير التي يجب تجسيدها من أجل تنمية مستدامة.	التنمية المستدامة
2000 – 2002 2012	القمة العالمية حول التنمية المستدامة جوهانسبورغ 2002 أوصت بضرورة الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي.	

[1]/ نفس المرجع، ص 21.

[2]/ مؤتمر ريو دي جانيرو ، أو قمة الأرض هي قمة نظمتها الأمم المتحدة بريو دي جانيرو بالبرازيل من أجل البيئة و التقدم، و كان ذلك من 3 يونيو حتى 14 يونيو 1992.شارك في المؤتمر 172 حكومة منها 108 دولة أرسلت رؤساءها أو رؤساء حكوماتها. أنظر موقع: http//:wikipedia.org تم الإطلاع عليه بتاريخ (11/08/2019) .

[3]/ سنوسي زوليخة، بوزيان الرحماني هاجر، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، بحوث و أوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة و الكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 7و8 أفريل 2008م، ص 126.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

المصدر: مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة ولعولمة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، 2013، ص 82.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة:

تعددت التعريفات لمصطلح التنمية المستدامة، ويقصد بها بصورة عامة: "الاهتمام باحتياجات الأجيال القادمة عند إحداث التنمية، وليس مجرد سد حاجات الجيل الحاضر. كما أنها تشتمل على ضرورة المحافظة على البيئة، وعدم تلويثها، حيث أن هذا يؤثر سلبا على التنمية ذاتها في المستقبل".[1]

أما البنك الدولي فيعرف التنمية المستدامة مركزا على البعد الاقتصادي بأنها: " التنمية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن.[2]

أما بيئيا فقد عرفت التنمية المستدامة بأنها: " الاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية في العالم بما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء على الكرة الأرضية".[3]

وبالربط بين المعنيين الاقتصادي والايكولوجي، عرفت التنمية على أنها: "ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن معنى أن قدرة بلد ما على الاستدامة هي أن تدفق الاستهلاك والمنفعة يتوقف على التغير في رصيد الموارد أو الثروة، وأن ارتفاع الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثروة مع مرور الوقت، وفي ظل وجود بدائل وإحلال محتمل بين الموارد بمرور الزمن"[4]

وبناء على ما تقدم، فيمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها: "تلك التنمية التي تأخذ في الاعتبار حاجات الأجيال القادمة عند تلبية حاجات الجيل الحاضر". ويتطلب ذلك الحفاظ على البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، مثل مكافحة الفقر وحماية صحة الإنسان، وعدم تدمير الموارد وحسن إدارتها أثناء عملية التنمية (حماية الغلاف الجوي)، مكافحة الجفاف والتصحر، النهوض بالزراعة والتنمية الريفية، حماية الموارد المائية وحفظ التنوع البيولوجي، طرق التعامل مع النفايات الخطرة، وتعزيز موضع ومشاركة مختلف فئات المجتمع مثل المرأة والشيوخ والأطفال وكذا العمال و النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية في الجهود الإنمائية.[5]

كما تعرف على أنها: " إستراتيجية طويلة الأجل لتحقيق نجاح منظمات الأعمال داخل حدود بيئية، وعن طريقها تتحقق الأهداف البيئية، وتساهم في تقليل التكاليف وخلق فرص العمل وزيادة القدرة التنافسية للمنظمة الملتزمة بها.[6]

وعرفت كذلك على أنها: "ضمان ألا يقل الاستهلاك مع مرور الزمن، أي بمعنى أن قدرة بلد ما على الاستدامة هي أن تدفق الاستهلاك والمنفعة

---

[1]/ محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الاقتصادية و سياساتها،الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع (البعد الاقتصادي)، الطبعة 1، الأكاديمية العربية للعلوم – ناشرون، بيروت ، 2007.ص 49.

[2]/ إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، منتدى العالم الثالث، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص 17.

[3]/ مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2017، ص 55.

[4]/ خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010، ص 18.

[5]/ محمد سلطان أبو علي، مرجع سابق، الصفحة 50.

[6]/ حسن أحمد الشافعي، التنمية المستدامة و المحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضية، طبعة 1، دار الوفاء الإسكندرية، 2012، ص 34.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

يتوقف على التغير في رصيد الموارد أو الثروة، وأن زيادة الرفاهية بين الأجيال يأتي مع ازدياد الثروة في الزمن، وفي ظل وجود بدائل و إحلال محتمل بين الموارد على امتداد هذا الزمن."[1]

أما تقرير لجنة "بروتلاند"(portland) المعنون بـ: "مستقبلنا المشترك"، فعرفها بأنها: " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها...، حيث يجري استغلال الموارد و توجيه الاستثمارات، و تكييف التنمية التقنية، و التطوير المؤسسي، بتناسق يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية حاجيات البشر وتطلعاتهم."[2]

وتضمن تقرير معهد الموارد العالمية الذي نشر عام 1997 ، والذي خصص بأكمله لموضوع التنمية المستدامة، عشرين تعريفا، حيث صنفت هذه التعريفات إلى أربع مجموعات:

- **اقتصاديا**: تعني التنمية المستدامة بالنسبة للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة والموارد، أما بالنسبة للدول النامية فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.
- **اجتماعيا** : تعني التنمية المستدامة السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية، خاصة في الريف.
- **بيئيا**: تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأرض الزراعية والموارد المائية.
- **تكنولوجيا**: هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر ممكن من الموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والضارة بالأوزون.[3]

المطلب الثاني: مقومات التنمية المستدامة وخصائصها :

تقوم التنمية المستدامة على جملة من المقومات التي ترتكز عليها، كما تتميز بمجموعة من الخصائص يمكن تبيانها في الآتي:

الفرع الأول: المقومات الأساسية للتنمية المستدامة:

لإرساء مفهوم التنمية المستدامة فلا بد من توفر عدد من المقومات التي تشكل مرتكزات للتنمية المستدامة، وأهمها:

أولا: تلبية حاجات السكان: الوظيفة الأساسية للتنمية المستدامة هو إعادة توجيه الموارد بما يضمن الوفاء بالحاجات الأساسية للمجتمع وتحسين مستوى معيشتهم، لذلك فهي ترتكز كثيرا على مسألة القضاء على الفقر ذلك أن عالما يستوطنه الفقر واللامساواة هو عرضة للأزمات البيئية والاجتماعية والاقتصادية. . ويتطلب ذلك تأمين مستوى سكاني مستديم، أي يمكن تلبية هذه المتطلبات بيسر أكبر عندما يكون حجم السكان مستقرا عند مستوى ملائم لحجم إنتاجية النظام البيئي، كما يشترط أيضا أن يكون هناك التزام أخلاقي بأن يفعل من أجل الأجيال القادمة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا على الأقل.[4]

---

[1]/ خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 18.

[2]/ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، عيسى جمعة إبراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع ، عمان الأردن، 2009، ص 80.

[3]/ عايدة مصطفاوي، تكريس مبدأ التنمية المستدامة في الحماية القانونية للبيئة في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 18، جامعة ورقلة، جانفي 2018، ص 363.

[4]/ الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية (مدخل للمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007، ص 32.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

ثانيا: الإدارة البيئية السليمة: لا يمكن تلبية حاجات الحاضر دون إخلال بقدرة الأجيال اللاحقة على تلبية حاجاتها ما لم توجد إدارة قادرة على ضمان استمرارية الاستفادة من الموارد الطبيعية دون إسراف أو إهدار، وفي إطار القيود البيئية.

والمقصود بالإدارة البيئية السليمة تلك التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة بالاستخدام الفعال لكل الأدوات الممكنة، (التشريعات، والقوانين البيئية، تقييم الأثر البيئي، الإلتزام بمبدأ المحاسبة البيئية، قاعدة المعلومات البيئية وغيرها).

ثالثا: التنمية البشرية: تتضمن مذكرات المتحدثين (البيئة– التنمية)، الصادرة عن الأمم المتحدة، بأن التنمية البشرية تساوي التنمية القليلة للاستمرار، ويؤكد هذا أنه لا وجود للتنمية المستدامة دون تنمية بشرية مستدامة. والتنمية البشرية هي عملية توسيع الميزات المتاحة أمام المجتمع، وأهم هذه الخيارات؛ اكتساب المعرفة، الحرية السياسية، ضمان حقوق الإنسان. وتتضمن التنمية البشرية ثلاثة جوانب: الأول تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة والثاني هو استثمار المجتمع لقدراتهم المكتسبة، والثالث يتعلق بالمعرفة والتعليم.[1]

رابعا: الإقتصاد البيئي: لقد أفرزت التطورات البيئية خلال العقود الثلاث المنصرمة وجود فرع جديد من فروع العلوم الإقتصادية هو علم اقتصاد البيئية، والذي يعرف بأنه: "ذلك العلم الذي يقيس بمقاييس بيئية الجوانب النظرية والتحليلية والمحاسبية للحياة الاقتصادية، ويهدف إلى المحافظة على توازنات بيئية تضمن نموا مستديما. ويلعب علم اقتصاد البيئة اليوم دورا محوريا في تحديد المسارات المختلفة للإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية بالشكل الذي يضمن استدامة التنمية، وبهذا يصبح الفرع الجديد من العلوم الإقتصادية الأداة الرئيسية لإدراج الاعتبارات البيئية، وفي عمليات صنع القرارات الخاصة بالتنمية في المجالات المختلفة.[2]

ويمكن أن نميز بين مستويين لإقتصاد البيئة على النحو التالي:

1/على المستوى الجزئي أو ما يسمى باقتصاد البيئة الجزئي: يتمحور حول اقتصاد المنشأة، ويهتم بتحليل علاقة المنشأة بالبيئة الطبيعية والتطور النوعي للبيئة المحيطة، وأثر السلبيات البيئية عليها.

2/ على المستوى الكلي أو ما يسمى باقتصاد البيئة الكلي: يتناول مشكلات البيئة على مستوى الإقتصاد ككل، ويهدف إلى الوصول لمستويات أعلى من الرفاه الاجتماعي المستدام، الذي يأخذ في الحسبان المحافظة على نوعية البيئة عند مستويات عليا. ويعالج اقتصاد البيئة الكلي التقويم المادي والنقدي للأضرار البيئية، وكذلك تقويم التحسن البيئي الناجم عن السياسة البيئية في نشاط القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى أنه يقوم بتحديد ودراسة الصلات القائمة بين البيئة والأهداف الاقتصادية الكلية وكذلك الصلات القائمة بين السياسات الاقتصادية والسياسات البيئية.[3]

خامسا: التكنولوجيا السليمة بيئيا (التكنولوجيا النظيفة): تتعارض التنمية المستدامة مع التكنولوجيا المضرة بالبيئة، لذلك فلتحقيق التنمية المستدامة لا بد من إعادة توجيه التكنولوجيا المستخدمة لجعلها أكثر ملاءمة للبيئة، وذات استخدام أقل للموارد والطاقة وأن تولد قدرا أقل من التلوث والنفايات.

لذا، يتعين على الدول النامية أن تستورد تكنولوجيا نظيفة ملائمة لبيئتها المحلية، وأن تعمل باستمرار على تطوير قدراتها الذاتية فيما يتعلق بالتعامل

---

[1]/ نفس المرجع، ص 32.

[2]/ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، عيسى جمعة إبراهيم، ص ص 19/ 20.

[3]/ نفس المرجع، ص 21.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

مع هذه التكنولوجيا، مما يجعلها تكتسب قدرات ومهارات تقنية تؤمن لها في نهاية المطاف القدرة على تطوير وإنتاج تكنولوجيا محلية نظيفة.[1]

سادسا: الاعتماد على الذات والتعاون الدولي للمشكلات البيئية العالمية: التنمية المستدامة هي تنمية في إطار الاعتماد على الذات داخل الحدود الوطنية وفي حدود القيود التي تفرضها الموارد الطبيعية، أي لا بد لكل دولة أن تتعايش مع بيئتها وفقا للأسس المحلية، وبما يتيح المواءمة بين حاجاتها ورغباتها والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية. وبما أن التنمية المستدامة هدف لكل شعوب العالم المتقدم والنامي وأن النظم الطبيعية ومشاكل البيئة لا تعترفان بالحدود الإقليمية فإن التعاون الدولي أمر ضروري لدفع التنمية المستدامة نحو الأمام.[2]

الفرع الثاني: خصائص التنمية المستدامة:

إن عملية التنمية المستدامة عملية شاملة ومتواصلة ومستمرة ومتعددة الجوانب وتسعى لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية وبشرية وبيئية، لذلك فإن خصائصها شاملة ومتعددة، وتتمثل في أنها:

- تنمية ترتكز على البعد الزمني أساسا، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر. ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن التنبؤ خلالها بالمتغيرات .
- تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.
- تنمية تضع تلبية الحاجات الأساسية للفرد من البشر في المقام الأول؛ فأولويتها الأولى هي تلبية الحاجات الأساسية للفقراء من الغذاء، والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياتهم المادية والاجتماعية. فالمجتمعات الفقيرة في وسط عالم غني هي مجتمعات لا تملك سوى استنزاف مواردها الطبيعية لضمان الحياة، وهو ما يهدد سلامة البيئة، وهذه المجتمعات المحرومة هي مجتمعات مهددة دائما بالأزمات والإنفجارات.
- تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي للبيئة الطبيعية سواء عناصره و مركباته الأساسية كالهواء والماء والتربة والموارد الطبيعية ومصادر الطاقة أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي، مثل دورات الماء والغازات، والعناصر والمركبات. لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي أو تلويثها بما يتعدى حدود طاقتها القصوى على التنقية الذاتية، كما تشترط الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال المواد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.
- تنمية متكاملة يعد الجانب البشري فيها وتنميته هو أولى أهدافها، لذلك فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع، وحق الفرد والمجتمع في الحرية وممارسة الديمقراطية وفي المساواة والعدل.
- تنمية تراعي المحافظة على التنوع الوراثي للكائنات بجميع أنواعها النباتية و الحيوانية، وتحافظ على تعدد العناصر والمركبات المكونة للمنظومات الايكولوجية.
- تنمية تقوم على التنسيق والتكامل بين سياسات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات، والاختيارات التكنولوجية، والشكل المؤسسي، بما

[1]/ الطاهر خامرة، مرجع سابق، ص 33.

[2]/ نفس المرجع 34.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

يجعلها جميعا تعمل بتناغم وانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها، ويحقق التنمية المستدامة المنشودة.[1]

وعلى هذا ووفقا لهذه الخصائص للتنمية المستدامة ومن ثم أبعادها، فان للاستدامة **أنماطا** تمثل مكونات التنمية المستدامة، وتتمثل في :

- **الاستدامة المؤسسية:** وتعنى بالمؤسسات الحكومية، فإلى أي مدى تتصف تلك المؤسسات بالهياكل التنظيمية القادرة على أداء دورها في خدمة مجتمعاتها وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة، بجانب دور المنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني... وإلى أي مدى يكون لتلك المؤسسات دور في تنمية مجتمعاتها، بمعية المؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وما مدى مشاركة القطاع الخاص ممثلا في الشركات العاملة في المجالات المختلفة في خدمة المجتمع المحيط وخدمة أهداف التنمية بصورة عامة؟.
- **الاستدامة الاقتصادية:** توصف التنمية بالاستدامة الاقتصادية عندما تتضمن السياسات التي تكفل استمرار الأنشطة الاقتصادية بالمجتمع وأداء الدور المنتظر منها، وتكون في نفس الوقت سليمة من الناحية الايكولوجية.
- **الاستدامة البيئية:** ويقصد بها قدرة البيئة على مواصلة العمل بصورة سليمة. ويتمثل هدف الاستدامة البيئية في التقليل إلى أدنى حد من التدهور البيئي. وتتطلب الاستدامة تغذيته بشكل طبيعي، أي أن تكون الطبيعة قادرة على تحديد التوازن البيئي، ويتحقق ذلك بدمج الاعتبارات البيئية عند التخطيط للتنمية حتى لا يتم إلحاق الأضرار برأس المال الطبيعي كحد أدنى.
- **البشرية المستدامة:** وتبرز أهمية العلاقة بمدى ارتباط التنمية البشرية بمفهوم التنمية المستدامة من خلال الحاجة لإيجاد توازن بين السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى، لضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة التي تحتاج إلى ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر، إذ أنه لا وجود لتنمية مستدامة بدون تنمية بشرية.[2]

المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة وأبعادها:

تتمثل كل من أهداف وأبعاد التنمية المستدامة في العناصر التالية:

الفرع الأول: أهداف التنمية المستدامة:

ترى منظمة الأمم المتحدة أن أهداف التنمية المستدامة تتمثل في: تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية، تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق التنمية الاجتماعية، ترشيد استخدام جميع أنواع الموارد، وحفظ الموارد الطبيعية و البيئية من أجل الأجيال القادمة.[3]

إن من أهم التحديات التي تواجه التنمية المستدامة هي القضاء على الفقر من خلال إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة دون الإفراط في الاعتماد على الموارد الطبيعية عن طريق ما يلي:

- تحسين وزيادة إنتاجية القطاعات الإقتصادية كالصناعة والزراعة خاصة، من خلال رفع إنتاجية العاملين التي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي للدولة.

---

[1]/ ساجد احميد عبل الركابي، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، الطبعة 1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، 2020، ص 108.

[2]/ نفس المرجع، ص 109.

[3]/ مدحت محمد أبو النصر، ياسمين مدحت حمد، التنمية المستدامة (مفهومها- أبعادها- مؤشراتها)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017، ص 88.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

- رفع معدلات النمو الاقتصادي التي تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي ثم زيادة الدخل القومي، والتي تؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد وتطور مستوى معيشة السكان، مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الإقتصادية للفرد والمجتمع وتطور القدرة الإقتصادية للدولة.
- تحسين المستوى الاستهلاكي للأفراد من خلال توفير السلع والخدمات التي تشبع حاجاتهم الأساسية.[1]
- احترام البيئة الطبيعية، وتطوير العلاقة بينها وبين البيئة لتصبح علاقة تكامل وانسجام، وتحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد الطبيعية.
- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إيجاد حلول مناسبة لها.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع، وذلك بما يحقق تحسين نوعية الحياة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل تكون هذه المخاطر والآثار مسيطرا عليها.
- توفير حياة أفضل للسكان في جميع المجالات عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو، و ليس الكمية. [2]
- ضمان الإمداد الكافي من المياه و رفع كفاءة استخدامها في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية، و الحماية الكافية للمستجمعات المائية و المياه الجوفية و المياه العذبة و أنظمتها الإيكولوجية.
- رفع الإنتاجية الزراعية من أجل تحقيق الأمن الغذائي مع الحفاظ على الأراضي و الغابات والحياة البرية والأسماك والمياه.
- تحسين الصحة و الرعاية الصحية الوقائية و توفير الأمان في أماكن العمل مع ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.
- الحصول على المأوى والخدمات عن طريق ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء و نظم المواصلات مع الاستخدام المستدام للأراضي و الغابات والطاقة والموارد.
- رفع الدخل و زيادة الكفاءة الاقتصادية و النمو و فرص العمل، مع ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص. [3]

الفرع الثاني: أبعاد التنمية المستدامة:

تتعدد أبعاد التنمية المستدامة، فهي تقوم على مجموعة من أنظمة مجتمعية كوحدة عضوية مترابطة فيما بينها، يتأثر كل جزء منها بالتغيير الذي يطرأ على باقي الأجزاء الأخرى

أولا: البعد الاقتصادي: يستند هذا العنصر إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد

[1]/ رفيق بودربالة، دور القطاع السياحي في التنمية الإقتصادية، (دراسة تحليلية بين الجزائر والأردن)، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017، ص 103.

[2]/ شادي خليفة الجوارنه، اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص 74.

[3]/ حرفوش سهام، صحراوي إيمان، بوباية ذهبية ريمة، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 7و8 أفريل 2008م، ص 105.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

الطبيعية على نحو أمثل، حيث نجد أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. [1]، لكن ليس الهدف هو استخدام الموارد الطبيعية فقط بل استخدامها بأفضل طريقة ممكنة بحيث يتم تحقيق أفضل عائد بأقل تكاليف ممكنة.[2]

وتشمل المنظومة الاقتصادية للتنمية المستدامة الإهتمام بالنمو الاقتصادي المستديم وكفاءة رأس المال، بالإضافة إلى إشباع الحاجات الأساسية وتحقيق العدالة الاقتصادية.[3] لذلك يندرج تحت هذا البعد ما يلي:

- إيقاف تهديد الموارد.
- تقليص تبعية البلدان النامية.
- مسؤولية الدول المتقدمة عن التلوث و معالجته.
- المساواة في توزيع الموارد.
- الحد من التفاوت في مستوى الدخل.
- تقليص الإنفاق العسكري.[4]

ثانيا: البعد الاجتماعي: يشير العنصر الاجتماعي إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاه الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من الأمن، واحترام حقوق الإنسان. كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، التنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار. [5]

كما ينظر للإنسان على أنه المحور الرئيسي للتنمية، وهو وسيلة وهدف في آن واحد، فالتنمية البشرية هي عبارة عن توسيع اختيار الأفراد من خلال توسيع نطاق قدراتهم البشرية على أقصى حد ممكن، وتوظيف تلك القدرات في أفضل توظيف لها، وفي الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. وتتقارب هذه الخيارات بين العيش مدة أطول وبصحة جيدة واكتساب خبرات ومهارات من خلال المعرفة وإشباع الحاجات الأساسية إلى ضمان حقوق الإنسان والحرية السياسية[6].

ومن أهم عناصر البعد الاجتماعي ما يلي:

---

[1]/ خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 28.

[2]/ حسن أحمد الشافعي، التنمية، مرجع سابق، ص 39.

[3]/ عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، مرجع سابق، ص 39.

[4]/ خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق، ص 28.

[5]/ نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، مرجع سابق، ص 81.

[6]/ ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016، ص، ص، 70، 71.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

- الصحة والتعليم من أجل تكوين منظومة متكاملة للتنمية المستدامة.
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية.
- تثبيت النمو السكاني.
- أهمية توزيع السكان وتأثيره على النهوض بالتنمية الريفية، والتقليل من توسيع المناطق الحضرية، لما ينتج عنها من نفايات ومواد ملوثة، والتي تمثل خطورة على الصحة و النظم البيئية.
- حرية الاختيار و الديمقراطية، فالنمط الديمقراطي في الحكم يشكل القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل.
- دور المرأة باعتبارها المدبر الأول للموارد البيئية في المنزل ورعاية وتربية النشء على المواطنة البيئية.[1]

ثالثا: البعد البيئي: يتمثل في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام العقلاني لها على أساس دائم و مستديم، و التنبؤ لها بغرض الاحتياط والوقاية.[2] ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر، منها:

- ضرورة تحقيق التزاوج بين إدارة الموارد البشرية والطبيعية.
- الاهتمام بقضايا البيئة والتلوث وإدارة المخلفات.[3]
- الحفاظ على سلامة الأنظمة الإيكولوجية.
- الحفاظ على التنوع البيولوجي.
- الاهتمام بقضايا البيئة على المستوى العالمي، كالتلوث والتصحر والاحتباس الحراري...وغيرها.[4]

إن الهدف الرئيسي للبعد البيئي هو المحافظة على البيئة وأنظمتها محافظة مستدامة، فهو يركز على حماية و سلامة النظم الإيكولوجية، وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان دون إحداث خلل في مكونات البيئة (الأرض– الماء– الهواء) وما يكمن فيه من مصادر طبيعية وثروات من الطاقة و أنواعها و بمختلف مصادرها الناضبة و القابلة للتجدد، مع وجوب توفر البعد الأخلاقي الذي يضمن العدالة والرشاد والاستمرارية. وبهذا تتحقق التنمية المستدامة.

المطلب الرابع: مؤشرات التنمية المستدامة ومعوقاتها

إن التفكير بالديمومة أدى بشكل معمق إلى تطوير أدوات قياس التنمية التي كان دورها خلال فترة طويلة مقتصرا على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي، وفي مطلع التسعينات استكملت عن طريق صياغة مؤشرات تنمية مستدامة الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية،

[1]/ خالد مصطفى قاسم، مرجع سابق ص ص، 30، 31.

[2]/ إلهام شيلي، دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية سكيكدة)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2014.

[3]/ حسن أحمد الشافعي، مرجع سابق، ص 39.

[4]/ صديقي مسعود، مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، بحوث و أوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 7و8 أفريل 2008م، ص 534.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

بالإضافة إلى ذلك فقد لاقت التنمية المستدامة العديد من المعوقات التي ساهمت في تقويض تطبيقها على أرض الواقع، ويمكن شرح ما سبق ذكره في الآتي:

الفرع الأول: مؤشرات التنمية المستدامة:

لقد ظهرت مؤشرات لتنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة، والتي أتت بعدة برامج لصياغتها ومن أهمها: برنامج الأمم المتحدة للجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن نحو 130 مؤشرا مصنفا إلى أربعة أنواع رئيسية هي:

أولا: المؤشرات الاقتصادية: تشمل هذه المؤشرات قضايا البنية الاقتصادية وأنماط الإنتاج والاستهلاك.

– البنية الاقتصادية: تتمثل أهم مؤشرات البنية الاقتصادية في الأداء الاقتصادي والتجارة والوضع المالي.

– أنماط الإنتاج والاستهلاك: وتتمثل أهم مؤشرات أنماط الإنتاج والإستهلاك في استهلاك المادة، استخدام الطاقة، إنتاج وإدارة النفايات، والنقل والمواصلات.[1]

ثالثا: المؤشرات الاجتماعية: تتمثل القضايا المرتبطة بالمؤشرات الإجتماعية للتنمية المستدامة في:

– مؤشر الفقر البشري: هو مؤشر مركب يشمل ثلاثة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية وهي: حياة طويلة وصحية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يبلغون سن الأربعين)، توافر الوسائل الاقتصادية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه).

– معدل البطالة: ويشمل جميع أفراد القوى العاملة الذين ليسوا مواطنين ويتقاضون مرتبات أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة.

– نوعية الحياة: يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المؤمنة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي، والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة.

– التعليم: يستخدم التعليم لقياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون، والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية والذي بين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي.

– معدل النمو السكاني: يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة، ويعبر عنه كنسبة مئوية.[2]

ثانيا: المؤشرات البيئية: تتمثل القضايا والمؤشرات البيئية في الغلاف الجوي، والأراضي، والبحار، والمحيطات، والمناطق الساحلية، والمياه العذبة، والتنوع الحيوي.

– الغلاف الجوي: وهناك ثلاثة مؤشرات رئيسية تتعلق بالغلاف الجوي هي: التغير المناخي، استنفاذ طبقة الأوزون، نوعية الهواء.

– الأراضي: تركز المؤشرات المتعلقة باستخدامات الأراضي على تدهور الأراضي والتصحر وإزالة الغابات والتنمية الزراعية والنمو الحضري.

– البحار والمحيطات والمناطق الساحلية: يتم قياس التنمية المستدامة في مجال المحيطات والبحار والسواحل من خلال ثلاث مؤشرات هي: النسبة المئوية لمجموع السكان المقيمين في المناطق الساحلية، كمية صيد الأسماك ودرجة تركيز الطحالب في المياه الساحلية.

– المياه العذبة: تقاس التنمية المستدامة في مجال المياه العذبة بمؤشرين رئيسيين هما: نوعية المياه وكميتها.

– التنوع الحيوي: يتم قياس التنوع الحيوي من خلال مؤشرين رئيسيين هما: نسبة الكائنات الحية المهددة بالانقراض، ونسبة مساحة المناطق المحمية.[1]

---

[1]/ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 101.

[2]/ عبد الله العياشي، مرجع سابق، ص 26.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

رابعا: المؤشرات المؤسساتية: تتجلى هذه المؤشرات فيما يلي:

– خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة: يعد أهم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد والمشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة. ويشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة للمشتركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية التبديلية العمومية القائمة على إحدى التكنولوجيتين الخلويتين المتماثلة أو الرقمية.

– الحواسيب الشخصية لكل 100 نسمة: إن عدد الحواسيب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياسا لقدرته على تطوير الاقتصاد وتعزيز إنتاجيته.

– مستخدمو الانترنيت لكل 100 نسمة: يقيس مدى مشاركة واندماج الدول في عالم المعلوماتية.[2]

الفرع الثاني: معوقات التنمية المستدامة: يمكن أن نورد مجموعة من المعوقات تقف في وجه التنمية وهي:[3]

- الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال الأجنبي.
- غياب الديمقراطية.
- تهميش دور المرأة.
- الفقر.
- التضخم السكاني غير الرشيد.
- مستوى التعليم والثقافة.

المطلب الخامس: علاقة التنمية المستدامة بالاقتصاد الأخضر.

يعبر مفهوم الاقتصاد الأخضر عن منظور جديد لعلاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي للتنمية المستدامة، وكذلك البعد الاجتماعي ، إذ يهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاه. كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل يكرس التكامل بين أبعادها الثلاث، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد دعت الأمم المتحدة إلى دعم البلدان المهتمة بالاقتصاد الأخضر إلى إيجاد الأنماط الملائمة وتوفير الأدوات والمنهجيات، وتوجيه الإستثمارات نحو بناء رأس المال الطبيعي وخدمات النظم الإيكولوجية ودعم سياساتها والذي سيساهم في تكوين أنماط الدخل وسبل المعيشة والرفاه للفقراء، وستسفر هذه الإصلاحات أيضا عن نمو اقتصادي عام وتستحدث المزيد من التجارة في السلع المنتجة بطرق مستدامة.[4]

والاقتصاد الأخضر ينطوي على الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي. فهو يتسم بزيادة كبيرة في استثمارات القطاعات

---

[1]/ مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص ص 102/ 106.

[2]/ عبد الله العياشي، إستراتيجية تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة: حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي –أنموذجا– أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016، ص 28.

[3]/ أكرم أحمد الطويل، شهلة سالم خليل العبادي، إدارة سلسلة التوريد الخضراء GSCM، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 147.

[4]/ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مرجع سابق، ص 4.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020
International Journal of Scientific
Research and Sustainable Development

الخضراء، تدعم في ذلك إصلاحات على مستوى السياسات، وتتيح هذه الإستثمارات العمومية منها والخاصة الآلية اللازمة لإعادة رسم ملامح الأعمال التجارية والبنى التحتية والمؤسسات، وهي تفسح المجال لاعتماد عمليات استهلاك وإنتاج مستدامة، زيادة نصيب القطاعات الخضراء من الاقتصاد، ارتفاع عدد الوظائف الخضراء واللائقة، انخفاض كميات الطاقة والمواد في عمليات الإنتاج، تقلص النفايات والتلوث، وانحصار كبير في إنبعاثات غازات الاحتباس الحراري، بما يؤدي إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.[1]

وعليه، يمكن القول بأن العلاقة بين الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة هي علاقة الجزء بالكل، إذ يمثل الاقتصاد الأخضر البعد البيئي للتنمية المستدامة إلى جانب البعدين الاقتصادي والاجتماعي، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل 2: عملية التحول إلى الإقتصاد الأخضر:

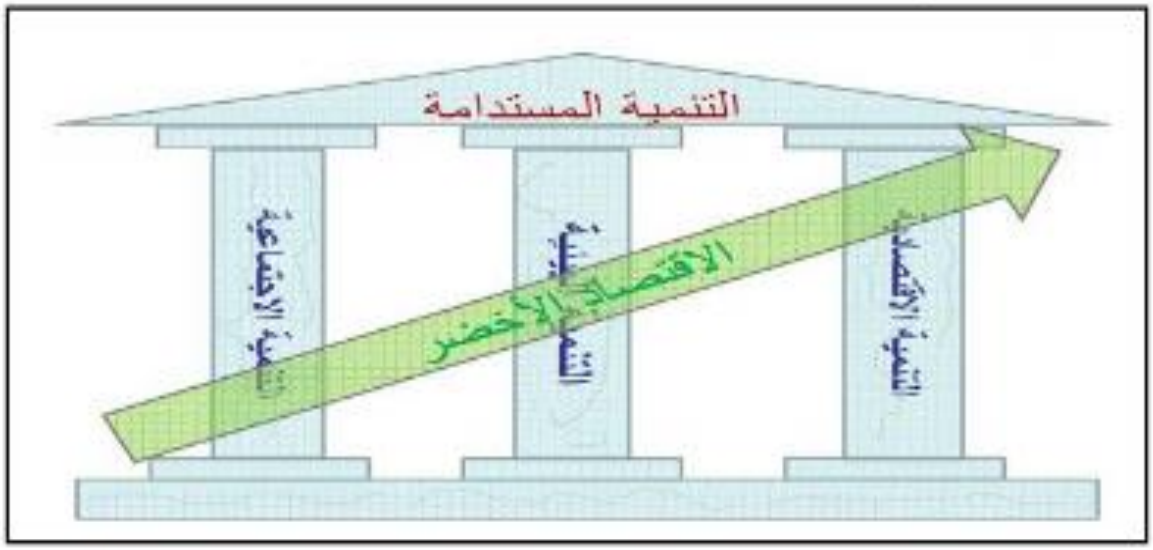

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا "الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية"، العدد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011، ص7.

الخاتمة:

لقد أظهرت الدراسة أن الإقتصاد الأخضر يعد أحد المطالب والأولويات الأساسية للحفاظ على البيئة وحمايتها وتحقيق التنمية المستدامة، التي تراعي الجوانب والأبعاد البيئية والاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، حيث تفي باحتياجات الحاضر من دون الجور على قدرة الأجيال المقبلة على تحقيق مطالبها ونصيبها من هذه الموارد، وبخاصة الموارد القابلة للنضوب وغير المتجددة. وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

النتائج:

[1]/ عيسى معزوزي، جهاد بن عثمان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: تعارض أم تكامل، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 201، ص ص 141/ 142.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

- الإقتصاد الأخضر ليس بديلا للتنمية المستدامة بل مكملا وقاطرة لها، والعلاقة بينهما هي علاقة تكاملية حيث أن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر يساهم في دعم البعد البيئي للتنمية المستدامة.
- للتنمية المستدامة عدة أبعاد أهمها البعد البيئي الذي له علاقة مباشرة بالاقتصاد الأخضر.
- الإقتصاد الأخضر ييسر تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة.
- الانتقال إلى الإقتصاد الأخضر ليس حدثا فوريا، بل هو عملية طويلة ومنظمة توجهها نظرة سياسية من الأعلى إلى القاعدة وبمشاركة جماهيرية.
- يحقق الإقتصاد الأخضر التنمية الخضراء من خلال المدن الخضراء، استغلال الطاقات المتجددة بدل الطاقات الأحفورية، "تخضير" النقل، والوظائف الخضراء، مما يؤدي إلى القضاء على الفقر وتوفير العمل اللائق لطبقة كبيرة من المجتمع.
- يجب توجيه الإستثمارات إلى الأصول المادية (كالبنى التحتية، النقل العام، والسكك الحديدية ومعامل تحويل النفايات ومحطات الطاقة المتجددة...) لإقرار وتفعيل الإقتصاد الأخضر وتحقيق الاستدامة المنشودة.
- يعتبر قطاع السلع والخدمات البيئية أحد ركائز بناء هيكل الإقتصاد الأخضر.
- يقي الإقتصاد الأخضر الإنسان من المخاطر البيئية التي تسببها الصناعات الملوثة بالعمل على تصحيح الأنشطة الإقتصادية وجعلها أكثر مساندة للبيئة والتنمية الإجتماعية.

التوصيات:

بناء على النتائج المتوصل إليها من الدراسة، يمكن صياغة التوصيات التالية:

- وجوب نشر الوعي البيئي من خلال الإعلام البيئي بأهمية برامج التنمية المستدامة والإقتصاد الأخضر، على اعتبار أن التوعية البيئية هي حجر الأساس في تعزيز برامج التنمية المستدامة والإقتصاد الأخضر من خلال دورها في الإقناع بأهمية البرامج وتصحيح المفاهيم المغلوطة لدى الجمهور بشأنها ودعوة الأفراد والشركات إلى التعاون مع الجهات المختصة في تنفيذ تلك البرامج.
- ضرورة ترسيخ المبادئ الأخلاقية التي تعزز العودة إلى الحضارة القديمة بالمفاهيم والتكنولوجيا الحديثة سواء بتدوير المخلفات أو تحلية المياه وتطوير أساليب الري الحديثة سواء بالرش أو التنقيط حتى نصل إلى صفر ومخلفات وأقل نسبة تلوث.
- التأكيد على أهمية التكامل ودمج السياسات والتنسيق بين الوزارات المعنية بالتنمية المستدامة والإقتصاد الأخضر وتحديد الأدوار ووضع آلية لتحقيق الشفافية التامة للبرامج والمحاسبة والمساءلة لمتخذي القرار وتفعيل مبدأ "الملوث يدفع".
- ضرورة إعداد خطة وإستراتيجية عمل وطنية تشمل المسارات الرئيسية للتنمية المستدامة والإقتصاد الأخضر وهي: الطاقة، الزراعة الخضراء، الإستثمار الأخضر، المدن الخضراء، التكنولوجيا الخضراء، ومع التعامل مع آثار التغير المناخي.
- إمكانية تنظيم ورش عمل تفاعلية بين مختلف القطاعات الإنتاجية والصناعية والإعلاميين والجمهور، بمشاركة واسعة من الجهات المعنية بالاقتصاد الأخضر من القطاعين العام والخاص لوضع تصور منهجي لتحويل القطاعات الإنتاجية والصناعية والخدمية إلى قطاعات خضراء مستقبلا.
- تحسين سياسات الإستثمار الأخضر، واتخاذ سياسات التحفيز ذات الاتجاهين القائمة على تشجيع المنتجات الخضراء، وسياسة تقييد المنتجات غير الخضراء، وتعبئة حماسة الحكومات المحلية والشركات والمجتمع لتنمية الإقتصاد الأخضر.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

- العمل على ترسيخ تعاون وتبادل دولي لدراسة الخبرات والمفاهيم الأجنبية المتقدمة في مجال التنمية الخضراء، وفي نفس الوقت تعزيز قدرة الدولة على الابتكار المستقل في المجال الأخضر.

قائمة المصادر والمراجع:

الموسوعات:

1. محمد سلطان أبو علي، نظريات التنمية الاقتصادية و سياساتها، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الرابع (البعد الاقتصادي)، الطبعة 1، الأكاديمية العربية للعلوم – ناشرون، بيروت ، 2007.

الكتب:

1. أكرم أحمد الطويل، شهلة سالم خليل العبادي، إدارة سلسلة التوريد الخضراء GSCM، دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
2. أحمد جلال، الأبعاد الإقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، ط 1، دار خالد الحباني للنشر والتوزيع، دون بلد نشر، 2017.
3. إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية و مؤشراتها، منتدى العالم الثالث، دار الشروق، القاهرة، 2003.
4. حسن أحمد الشافعي، التنمية المستدامة و المحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضية، طبعة 1، دار الوفاء الإسكندرية، 2012.
5. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2010.
6. ساجد احميد عبل الركابي، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، الطبعة 1، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، 2020.
7. شادي خليفة الجوارنه، اقتصاديات البيئة من منظور إسلامي، الطبعة الأولى، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.
8. عبد الله بن عبد الرحمن بريدي، التنمية المستدامة (مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي)، ط 1، العبيكان للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2015.
9. عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة (فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
10. فاطمة بكدي، الإقتصاد الأخضر من النظري إلى التطبيق، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 2020.

11. كاظم المقدادي، علي عبد الله الهوش، حماية البيئة البحرية، ط 1، مركز الكتاب الأكاديمي للنشر والتوزيع، عمان، 2016.

12. مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، دار الأكاديميون للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2017.

13. مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة ولعولمة، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق سوريا، 2013.

14. مدحت محمد أبو النصر، ياسمين مدحت حمد، التنمية المستدامة (مفهومها– أبعادها– مؤشراتها)، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.

15. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، حسن إبراهيم المهندي، عيسى جمعة إبراهيم، مقدمة في اقتصاديات البيئة، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2009.

16. وانغ تشون إي، ترجمة حميدة محمود الدالي، حلم الحضارة الإيكولوجية (خطط الصين لتعزيز التمنية المستدامة وتحسين البيئة)، ط 1، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، الجيزة جمهورية مصر العربية، 2018.

أطروحات الدكتوراه:

1. رفيق بودربالة، دور القطاع السياحي في التنمية الإقتصادية، (دراسة تحليلية بين الجزائر والأردن)، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2017.

2. ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2016.

3. عبد الله العياشي، إستراتيجية تنمية السياحة البيئية في الجزائر من منظور الاستدامة: حظيرة الطاسيلي بولاية إليزي –أنموذجا–، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2016.

رسائل الماجستير:

1. إلهام شيلي، دور إستراتيجية الجودة الشاملة في تحقيق التنمية المستدامة في المؤسسة الاقتصادية (دراسة ميدانية في المؤسسة المينائية سكيكدة)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارة و علوم التسيير، جامعة سطيف، 2014.

2. الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والاجتماعية (مدخل للمساهمة المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة حالة سونطراك)، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد وتسيير البيئة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2007.

أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا
Academy of Scientific Research & Technology

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

المقالات:

1. شريف إسماعيل، عبدات عبد الوهاب، إشكالية مساهمة الإقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر في الجزائر، مجلة الإقتصاد الجديد، العدد 12، المجلد 01، 2015.
2. عيسى معزوزي، جهاد بن عثمان، الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة: تعارض أم تكامل، مجلة الحدث للدراسات المالية والاقتصادية، العدد 01، ديسمبر 2018.
3. محمد صديق نفادي، الإقتصاد الأخضر كأحد آليات التنمية المستدامة لجذب الإستثمار الأجنبي، (دراسة ميدانية بالتطبيق على البيئة المصرية)، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد 17، يناير 2017.
4. نجوى يوسف جمال الدين، سمير أكرم أحمد، محمد حنفي حسن، الاقتصاد الأخضر: المفهوم والمتطلبات في التعليم، مجلة العلوم التربوية، العدد 3، مجلد 1، يوليو 2014.
5. عايدة مصطفاوي، تكريس مبدأ التنمية المستدامة في الحماية القانونية للبيئة في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 18، جامعة ورقلة، جانفي 2018.
6. عايد راضي خنفر، الإقتصاد البيئي "الإقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد 39، يناير 2014.

المداخلات:

1. حرفوش سهام، صحراوي إيمان، بوباية ذهبية ريمة، الإطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 7و8 أفريل 2008م.
2. سنوسي زوليخة، بوزيان الرحماني هاجر، البعد البيئي لإستراتيجية التنمية المستدامة، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 7و8 أفريل 2008م.
3. صديقي مسعود، مسعودي محمد، الجباية البيئية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، بحوث وأوراق الملتقى الدولي حول: التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 7و8 أفريل 2008م.

ISSN 2537_ 0715
IJSRSD (2020): Volume 3, Issue 3, December 2020
Received: August 2020, Accepted: September 2020

وثائق الأمم المتحدة:

1. برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "نحو اقتصاد أخضر" مسارات إلى التنمية والقضاء على الفقر، 2011.
2. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الإقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا "الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية"، العدد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 2011.
3. مؤتمر العمل الدولي، التقرير الخامس: "التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء"، الطبعة الأولى، الدورة 102، جنيف، 2013.

مواقع الانترنيت:

1 -http://www/politics-dz.com

2–http//:www.wikipédia.org

Towards green economy system as a tool for sustainable development

Abstract:

The green economy is considered as a clean economy that depends on green development, it uses resources and abilities for the optimal use while avoiding pollution, environmental degradation, depletion of natural resources and the problem of climate change, especially global warming, which achieves sustainable economic growth, and promotes the green economy with its ability to save the global economy from a long stage of stagnation and jobs loss and worsening poverty. This is what made the developed world moving at a rapid pace towards it to achieve development through environment friendly projects that do not harm it and rely on modern technology. The transition to a greener economy has its socio-economic justifications, therefore, countries, governments and various sectors aspire to greening the basic economic sectors to drive economic development.

This research paper aims to highlight the existing relationship between sustainable development and the green economy as a complement to it and a link between its dimensions and its locomotive.

Key words: green economy, sustainable development, environment, depletion of natural resources, green development.